مؤشرات الاقتصاد الإفريقي عام 2020.. قراءة في التقارير الدولية

د. أمل خيري أمين
دكتوراه الاقتصاد جامعة القاهرة

تنبأ الكثيرون بصعود اقتصادي كبير للقارة الإفريقية، ووصف البعض إمكانات الاقتصادات الإفريقية الواعدة بأنها «أُسود قادمة على الطريق»[1]، وبالفعل، حققت القارة السمراء معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقدين السابقين، بنسبة ٤٫١١٪ في المتوسط.

وتهيأت للقارة الإفريقية الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد حتى نهاية عام ٢٠١٩م، مما تصاعدت معه التوقعات بنمو اقتصادي يقترب من ٤٪ عام ٢٠٢٠م، إلا أنّ

(١) https://www.mckinsey.com/featured-insights/middle-east-and-africa/lions-on-the-move

جائحة كورونا ألقت بظلالها على الاقتصاد الإفريقي; مثلما كان لها تداعيات على الاقتصاد العالمي ككل.

وتُعد المؤشرات الاقتصادية التي تصدر عن العديد من الجهات الدولية مقياساً فعالاً للتعرف على اتجاهات الاقتصاد، مما يساعد الحكومات على اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير بيئة استثمارية جاذبة تسهم في تحسين مراكزها في المؤشرات الدولية، كما يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية برؤية متبصرة.

تهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم نتائج الدول الإفريقية في المؤشرات الاقتصادية عامَي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م من خلال قراءة تحليلية في بعض التقارير الدولية التي تقدّم تصورات حالية ومستقبلية حول مناخ الاستثمار، وبيئة الأعمال المواتية، والإمكانات المحتملة للاستفادة من الظروف الاقتصادية في تكوين رؤية مستقبلية للقارة الإفريقية.

تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور؛ يتناول المحور الأول أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية للدول الإفريقية، وينتقل المحور الثاني إلى قراءة سريعة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، في حين يسلط المحور الثالث الضوء على مؤشرات القارة في الحرية الاقتصادية، ويستعرض المحور الرابع أهم النتائج التي أحرزتها دول القارة في مؤشرات التنافسية العالمية، وتُختَتَم الدراسة بالآفاق المستقبلية.

أولاً: الدول الإفريقية في مؤشرات التنمية الاقتصادية:

منذ عام ٢٠٠٠م; حافظت دول القارة الإفريقية على معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يزيد عن ٢,٥٪، مع تذبذب ملحوظ على مدى هذه الفترة؛ إذ بلغ هذا المعدل ذروته عام ٢٠١٢م بنسبة ٦,٣٧٪، ثم استمر في الانخفاض مع تصاعد ثورات الربيع العربي في شمال إفريقيا ليصل إلى ٢,٥٪ عام ٢٠١٥م، بفعل عوامل خارجية مدفوعة بانخفاض النمو الاقتصادي في الصين، وهي المستورد الأكبر لصادرات الدول الإفريقية؛ حيث أدى تراجع واردات الصين إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد الإفريقي.

وما لبث الاقتصاد الصيني أن استعاد عافيته منذ عام ٢٠١٦م، مما أدى إلى زيادة الطلب على الواردات الإفريقية، ومع ارتفاع أسعار السلع الأولية، ولاسيما أسعار النفط، وزيادة عائدات التصدير في البلدان القائمة على المواد الأولية، استمر معدل نمو الاقتصاد الإفريقي في التصاعد ليستقر عند ٣,٤٪ عام ٢٠١٩م.

يبين الشكل رقم (١): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول الإفريقية من عام ٢٠٠٠م إلى عام ٢٠١٩م.

شكل رقم (١): تطور متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية (٢٠٠٠-٢٠١٩م)

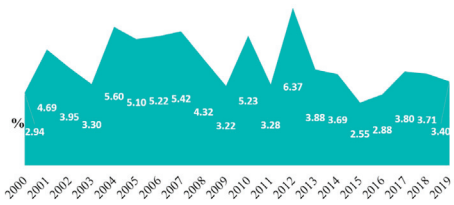

المصدر: إعداد الباحثة؛ من بيانات البنك الدولي

وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أنّ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا سيبلغ ٣,٩٣٪ عام

٢٠٢٠م، ارتفاعاً عن ٣,٤٪ في عام ٢٠١٩م[١]، إلا أنّ تداعيات جائحة كورونا خفّضت هذه التوقعات كثيراً؛ فأشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر ٢٠٢٠م إلى توقعات بانخفاض معدل النمو الإفريقي إلى (-٤,٢٦٪) في عام ٢٠٢٠م، مع تفاؤلٍ حذر بارتفاع هذا المعدل إلى ٤,٩٩٪ عام ٢٠٢١م.

وفي حين كان تأثير الجائحة على النمو الإفريقي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠م أسوأ بكثير من التوقعات المسبقة؛ فإنّ هناك توقعات بتعافٍ أسرع في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠م والنصف الأول من عام ٢٠٢١م في حال لم تخرج الجائحة عن السيطرة[٢]. وكان صندوق النقد الدولي قد ذكر أنّ الدول الإفريقية لا تزال تواجه احتياجات تمويلية تبلغ ١,٢ تريليون دولار حتى عام ٢٠٢٣م، من أجل التعافي من التداعيات الاقتصادية التي خلفتها الجائحة[٣].

ويشير تقرير التوقعات الاقتصادية الإفريقية عام ٢٠٢٠م African Economic Outlook[٤] إلى تعافي إفريقيا من الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠١٦م؛ فانخفض متوسط التضخم في إفريقيا من ١٢,٦٪ عام ٢٠١٧م إلى ١٠,٩٪ عام ٢٠١٨م، ثم إلى ٩,٢٪ عام ٢٠١٩م، وإلى ٨,٠٥٪ عام ٢٠٢٠م، ومع ذلك فإنه لا يزال مرتفعاً نسبياً على الرغم من التدابير التي تتخذها الحكومات بتعديل أسعار الفائدة، سواءً بخفضها أو رفعها، لمواجهة الطلب المحلي. ولا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً؛ إذ سجل في المتوسط ١,٩٣٨ دولار سنوياً لعام ٢٠٢٠م.

وارتفع متوسط عجز الموازنات العامة الإفريقية من ٤٪ عام ٢٠١٩م إلى ٤,٤٪ عام ٢٠٢٠م، مع توقعات بانخفاض العجز عام ٢٠٢١م، ليصل إلى ٤,١٧٪.

ولا تزال أغلبية الدول الإفريقية تغطي العجز المستمر بزيادة الإيرادات الضريبية أو خفض الإنفاق الحكومي، ومع ذلك تصل نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي إلى ٢٤,٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠م، مع توقعات بانخفاضه إلى ٢٣,٢٦٪ عام ٢٠٢١م، مقابل إجمالي إيرادات حكومية ١٩,٣٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠م، مع توقعات بانخفاضه إلى ١٨,٩٢٪ عام ٢٠٢١م. ويبلغ معدل تكوين رأس المال الإجمالي ٢٣,٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠م، مع توقعات بارتفاعه إلى ٢٣,٣٥٪ عام ٢٠٢١م.

وتستمر مستويات الدين العام الإفريقية في الارتفاع؛ إذ بلغ متوسط نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٨,٩٩٪ عام ٢٠٢٠، مع توقعات بانخفاض طفيف عام ٢٠٢١م، لتصل إلى ٣٨,٤٨٪. ويُقدر إجمالي الدين العام في إفريقيا بنحو ٦٩٦,٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠م.

وارتفع متوسط العجز في الميزان التجاري في إفريقيا من (-٢,٨٪) عام ٢٠١٩م، إلى (-٣,٦٩٪) عام ٢٠٢٠م، وتشير التوقعات إلى مزيد من العجز مع استمرار تداعيات جائحة كورونا.

وارتفع معدل نمو الواردات الحقيقية بنسبة ٤,٣٨٪، مقابل انخفاض الصادرات الحقيقية بنسبة (-٣,٥٨٪) عام ٢٠٢٠م.

(١) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠١٩.

(٢) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٠.

(٣) https://www.imf.org/en/News/sp100920-opening-/09/10/Articles/2020remarks-at-mobilizing-with-africa-ii-high-level-virtual

(٤) https://www.afdb.org/en/documents/african-economic-outlook-2020

ويعرض الشكل رقم (٢): حقائق أساسية عن الدول الإفريقية عام ٢٠٢٠م.

شكل رقم (٢): إنفوجراف لأهم البيانات الأساسية للدول الإفريقية

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي

ثانياً: الدول الإفريقية في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

تسعى الدول إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية؛ إذ يعتمد المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية على مدى ثقته بالاقتصاد، ودرجة سهولة ممارسة أنشطته التي تتيحها قوانين الدولة، بالإضافة إلى ما تبذله الدولة من جهد في تحسين المناخ الاستثماري وإرساء قواعد الشفافية.

ومنذ عام ٢٠٠٣م؛ شرع البنك الدولي في إصدار تقرير سنوي بعنوان «ممارسة أنشطة الأعمال»، يتيح التقرير أداة قياس لمدى سهولة الإجراءات الحكومية المتعلقة بأنشطة الأعمال التجارية، بما يقدّم صورة واضحة للمستثمرين يمكنهم على أساسها اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ويعود أصل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business إلى دراسةٍ شارك في إعدادها مجموعة من الأكاديميين عام ٢٠٠٢م، اشتملت على دراسة إجراءات دخول الشركات المبتدئة في ٨٥ دولة، وتوصلت إلى أنّ الدول كلما كانت حكوماتها ديمقراطية ومحدودة التدخل في الأنشطة الاقتصادية؛ فإنّ إجراءات بدء أنشطة الأعمال تكون أكثر سهولةً وسرعة. ومنذ صدور التقرير؛ قدّم عدداً من المؤشرات المتعلقة بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية في ١٩٠ دولة، عبر ١٢ مجالاً لتنظيم أنشطة الأعمال؛ بغرض تقييم بيئة الأعمال في كل دولة، مما كان له أثر في تحفيز العديد من الدول على إجراء إصلاحات تستهدف تحسين ترتيبها في المؤشر.

صدرت الطبعة السابعة عشرة في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال عام ٢٠٢٠م، واستخدم التقرير ٤١ مؤشراً فرعياً مصنفة في عشرة موضوعات أساسية لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هذا العام.

ويوضح الجدول رقم (١): المؤشرات المستخدمة في التقرير.

جدول رقم (١): المؤشرات التي يتألف منها تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عام ٢٠٢٠م

بدء النشاط التجاري	حماية المستثمرين الأقلية
الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى من رأس المال المدفوع لبدء النشاط التجاري.	مؤشر حد الإفصاح، ومؤشر مدى مسؤولية المدير، ومؤشر سهولة إقامة المساهمين للدعاوى، ومؤشر نطاق حقوق المساهمين، ومؤشر الملكية والإدارة، ومؤشر نطاق شفافية الشركات
استخراج تصاريح البناء	دفع الضرائب
الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة باستخراج تصاريح البناء، ومؤشر مراقبة جودة البناء.	عدد دفعات الضرائب، والوقت اللازم لإعداد الإقرارات وسداد الضرائب، و إجمالي الضرائب المدفوعة كنسبة من الأرباح، ومؤشر ما بعد الإيداعات.
الحصول على الكهرباء	التجارة الدولية
الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بالحصول على الكهرباء، ومؤشر مدى موثوقية الإمداد وشفافية التعرفة.	الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة للتصدير والاستيراد.
تسجيل الملكية	إنفاذ العقود
الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار تجاري، ومؤشر جودة إدارة الأراضي.	الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بتسوية نزاع تجاري، ومؤشر جودة الإجراءات القضائية.
الحصول على الائتمان	حل الإعسار
مؤشر قوة الحقوق القانونية، ومؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية، وتغطية سجلات ومكاتب الائتمان.	معدل استرداد الدين في حالات الإفلاس، والوقت والتكلفة اللازمين، والناتج لبيع الأصول، ومؤشر قوة إطار الإعسار.

المصدر: إعداد الباحثة - استناداً إلى تقرير Doing Business.

ويتراوح مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من (صفر= أدنى أداء) إلى (١٠٠=

أفضل أداء)، ويتضمن الجـــدول رقم (٢) نتائج الدول الإفريقية في المؤشر لعام ٢٠٢٠م:

جدول رقم (٢): مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عام ٢٠٢٠م

المؤشر	المتوسط العالمي	متوسط الدول الإفريقية	متوسط دول شمال إفريقيا	متوسط دول جنوب الصحراء
سهولة بدء النشاط التجاري	84.7	80.6	85.3	80.1
سهولة استخراج تراخيص البناء	66.4	58.8	74.275	61.2
سهولة الحصول على الكهرباء	70.2	53.0	75.72	50.7
سهولة تسجيل الملكية	61.8	53.0	45.76	53.7
سهولة الحصول على الائتمان	56.1	44.1	34	45.1
مؤشر قوة حماية المستثمرين	53.4	39.5	46.8	38.8
سهولة دفع الضرائب	69.1	58.6	65.84	57.9
سهولة التجارة عبر الحدود	71.1	54.4	61.1	53.7
سهولة إنفاذ العقود	56.5	49.9	53.06	49.5
سهولة تسوية حالات الإعسار	47.0	32.7	39.7	32.0
الدرجة الكلية لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	63.6	54.35	56.7	52.0

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى بيانات تقرير Doing Business ٢٠٢٠م.

ويتبين من الجدول السابق:

انخفـــاض متوســـط الـــدول الإفريقية في الدرجة الكلية لمؤشـــر ســـهولة ممارسة أنشطة الأعمال عن المتوســـط العالمي؛ إذ بلغ متوســـط الدول الإفريقية ٥٤,٣٥ نقطة، مقابل ٦٣,٦ نقطة للمتوســـط العالمي، وكان أداء مجموعة دول شمال إفريقيا أفضل قليلاً من مجموعـــة دول إفريقيا جنوب الصحراء، وســـجلت المجموعتان ٥٦,٧ و٥٢ نقطة على التوالي.

واحتلت موريشيوس المرتبة الأولى في قيمة المؤشـــر الكلية إفريقياً، والمرتبـــة ١٣ عالمياً بحصولهـــا على ٨١,٥ نقطـــة، تليها رواندا في المرتبـــة الثانية إفريقياً و٣٨ عالمياً، وســـجلت ٧٦,٥ نقطة.

ويوضح الشـــكل رقـــم (٣): ترتيـــب الدول الإفريقيـــة العشـــر الأوائل في قيمة المؤشـــر الإجمالية:

شكل رقم (٣): الدول الإفريقية العشر الأولى في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ٢٠٢٠م

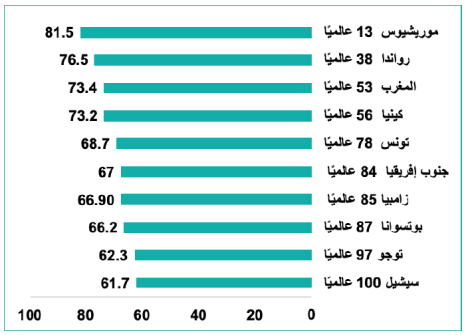

المصدر: من إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير Doing Business ٢٠٢٠م.

وجاءت الصومال في ذيل قائمة دول إفريقيا والعالم في المؤشـــر باحتلالهـــا المركز الأخير وحصولها على ٢٠ نقطـــة فقط. ونفذت الدول الإفريقية ٩٩ إصلاحاً خلال عام ٢٠٢٠م.

ويوضح الشـــكل رقم (٤): عدد الدول التي نفذت إصلاحات في المؤشرات الفرعية لسهولة ممارسة الأعمال:

شكل رقم (٤): عدد الدول الإفريقية التي نفذت إصلاحات في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال ٢٠٢٠م

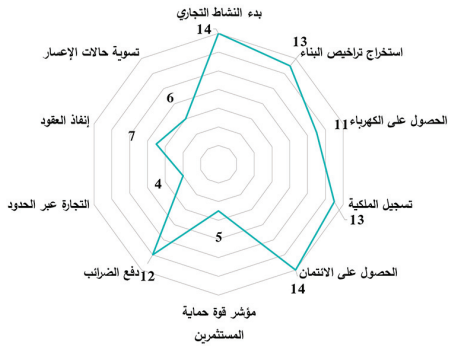

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى بيانات تقرير Doing Business ٢٠٢٠م.

وتشير نتائج التقرير إلى:

أنّ بدء نشـــاط تجاري يتطلب في المتوسط ٧,١ إجراءات للرجال و٧,٣ إجراءات للنســـاء، ويحتاج الرجال ٢٠,٥ يوماً لإنهاء هذه الإجراءات مقابل ٢٠,٦ يوماً للنساء، وتبلغ تكلفة بدء نشاط تجاري ٣٣,٥٪ من متوســـط دخـــل الفرد، أما الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء نشـــاط تجاري؛ فإنه يبلغ ٨,٧٪ من متوسط دخل الفرد [شكل رقم (٥)].

شكل رقم (٥): متطلبات بدء نشاط تجاري في إفريقيا عام ٢٠٢٠م

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى بيانات تقرير Doing Business ٢٠٢٠م.

ويوضح الجدول رقم (٣):

أهم مؤشـــرات ســـهولة ممارســـة الأعمال للـــدول الإفريقية عـــام ٢٠٢٠م، التي أظهرتها نتائـــج التقرير، ومـــن أهمها انخفـــاض عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء عن المتوســـط العالمي بفارق شاســـع؛ إذ تبلغ عدد هذه الإجراءات في إفريقيا في المتوســـط ١٣,٩ إجراءً، مقابل ٨٢,٥٩ للمتوسط العالمي، وعلى النقيض منذ ذلك؛ فإنّ الوقت المســـتغرق للحصول على الترخيـــص يتطلب أكثر من ١٣٣ يوماً فـــي إفريقيا، مقابل ١٨,٥ يوماً فقط على المســـتوى العالمـــي، وهو ما يشـــير إلى تعقد الإجراءات الروتينية علـــى الرغم من انخفاض عددها.

ومن حيث التكلفـــة المطلوبة؛ فإنها تبلغ في المتوســـط ٧,٨٪ من إجمالي قيمة البناء، وهي تكلفة منخفضة جداً مقارنةً بالمتوســـط العالمي البالـــغ ٩٠,٧٪. وحصلت الـــدول الإفريقية في المتوسط على ٨,٦ نقطات في مؤشر رقابة جودة البناء، مقابل ٤,٧ نقطات للمتوسط العالمي.

وتصل عدد إجراءات الحصول على الكهرباء إلى ٤,٨ إجراءات في المتوسط، بعدد أيام تزيد عن ٩٨ يوماً، ويبلغ متوسط سعر الكهرباء ١٥,٤ سنتاً أمريكياً لكل كيلوواط في الساعة.

ومن حيـــث تســـجيل الملكيـــة؛ تبلغ عدد الإجراءات ٦,١ إجراءات في المتوســـط، بعدد أيـــام تقترب من ٥٠ يومـــاً، وبتكلفة تبلغ ٧٪ من قيمة العقار.

أما مؤشرات الحصول على الائتمان؛ فتظهر أنّ مؤشر قوة الحقوق القانونية (الذي يتراوح بين الصفر و١٢)، يبلغ ٤,٩ نقطات في المتوســـط في إفريقيـــا، في حين يبلغ مؤشـــر مدى عمق المعلومات الائتمانيـــة (الذي يتراوح بين الصفر و٨) نحو ٣,٩ نقطات في المتوسط في إفريقيا.

وســـجلت الدول الإفريقية في المتوســـط نقاطـــاً منخفضـــة فـــي مؤشـــرات حمايـــة المستثمرين الأقلية؛ إذ سجلت ٥,٩ نقطات في مؤشر نطاق الإفصاح (الذي يتراوح بين الصفر و١٠)، وســـجلت ١,٩ نقطة في مؤشـــر نطاق حقوق المســـاهمين (الذي يتـــراوح بين الصفر و٦)، وحصلـــت علـــى ١٩,٨ نقطة في مؤشـــر نطاق قوة حماية المستثمرين (الذي يتراوح بين الصفر و٥٠)، وهو ما يظهر ضعف آليات حماية المستثمرين الأقلية.

في المقابل؛ فـــإنّ دفع الضرائب يمثل عبئاً كبيـــراً علـــى المواطنين؛ فيبلغ إجمالي ســـعر الضريبة ٤٦,٥٪ من إجمالي الربح، وتبلغ ضريبة الأرباح ١٧,٩٪، وتبلـــغ المدفوعات والضرائب

المتعلقة بالعمال ١٥٪، إضافة إلى ضرائب أخرى تصل إلى ١٣,٦٪. ولا تزال التجارة عبر الحدود تواجه صعوبات بيروقراطية مادية؛ فتبلغ تكلفة الاستيراد ٩٤٩,٤ دولاراً، وتبلغ تكلفة التصدير ٧٣٩,١ دولاراً.

ومن حيث الوقت اللازم للاستيراد؛ فإنه يصل إلى ٢١٨,٤ ساعة، مقابل ١٥٩,٨ ساعة للتصدير. وترتفع تكلفة إنفاذ العقود لتصل إلى ٣٩,٩٪ من قيمة المطالبة، وتستغرق إجراءات إنفاذ العقود نحو ٦٥٨,١ يوماً. كما تبلغ تكلفة تسوية حالات الإعسار ١٦,٨٪ من قيمة الممتلكات، وتستغرق ٢,٢ سنة، ويبلغ معدل الاسترداد ٢١,٩ سنتاً لكل دولار.

جدول رقم (٣): أهم مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في إفريقيا عام ٢٠٢٠م

متطلبات استخراج تراخيص البناء عدد الإجراءات: 13.9 إجراء عدد الأيام: 133 يوما عدد الأيام للنساء: 20.6 يوما تكلفة استخراج تصريح: 7.8% من إجمالي قيمة البناء مؤشر رقابة جودة البناء: 8.6 نقطة	دفع الضرائب إجمالي سعر الضريبة: 46.5% من إجمالي الربح ضريبة الأرباح: 17.9% المدفوعات والضرائب المتعلقة بالعمال: 15% ضرائب أخرى: 13.6%	التجارة عبر الحدود تكلفة الاستيراد: 949.4 دولارًا تكلفة التصدير 739.1 دولارًا الوقت اللازم للاستيراد: 218.4 ساعة الوقت اللازم للتصدير: 159.8 ساعة
متطلبات الحصول على الكهرباء عدد الإجراءات: 4.8 إجراء عدد الأيام: 98 يوما متوسط سعر الكهرباء: 15.4 سنتًا أمريكيًا لكل كيلوواط/ ساعة	متطلبات تسجيل الملكية عدد الإجراءات: 6.1 إجراء عدد الأيام: 50 يوما تكلفة التسجيل: 7% من قيمة العقار	إنفاذ العقود التكلفة: 39.9% من قيمة المطالبة الوقت اللازم: 658.1 يوما
مؤشرات الحصول على الائتمان مؤشر قوة الحقوق القانونية: 4.9 نقطة مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية: 3.9 نقطة	مؤشرات حماية المستثمرين الأقلية مؤشر نطاق الإفصاح: 5.9 نقطة مؤشر نطاق حقوق المساهمين: 1.9 نقطة مؤشر نطاق قوة حماية المستثمرين: 19.8 نقطة	تسوية حالات الإعسار التكلفة: 16.8% من قيمة الممتلكات الوقت اللازم: 2.2 سنة معدل الاسترداد: 21.9 سنتًا لكل دولار

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى بيانات تقرير Doing Business ٢٠٢٠م.

ويوضح الشكل رقم (٦):

مقارنة نتائج إفريقيا في مؤشر سهولة الأعمال بين عامي ٢٠١٩م و٢٠٢٠م؛ ويتبين منه تحسن الأداء العام للدول الإفريقية بنحو ١,٥٩ نقطة؛ إذ ارتفع متوسط نقاط الدول الإفريقية من ٥٢,٧٦ نقطة عام ٢٠١٩م إلى ٥٤,٣٥ عام ٢٠٢٠م، وفي حين ارتفعت نتائج مجموعة دول شمال إفريقيا بنحو ٠,٩٥ نقطة فقط؛ فإنّ مجموعة دول إفريقيا جنوب الصحراء تقدمت بنحو ٢,٢٣ نقطة عن عام ٢٠١٩م.

شكل رقم (٦): مقارنة أداء إفريقيا في مؤشر سهولة الأعمال (٢٠١٩–٢٠٢٠م)

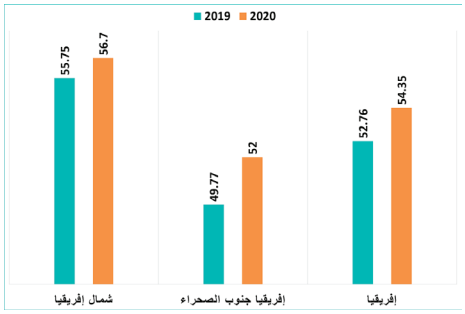

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير Doing Business ٢٠٢٠م.

ثالثاً: الدول الإفريقية في مؤشر الحرية الاقتصادية:

تمتد الكتابات عن الحرية الاقتصادية بجذورها إلى إسهامات علماء المسلمين الأوائل، مثل محمد بن الحسن الشيباني، وابن تيمية، وابن القيم، ويحيى بن يعمر، وغيرهم، وانتقل المفهوم فيما بعد إلى الاقتصاديين الغربيين[١].

وكان الاقتصادي ميلتون فريدمان (١٩١٢–٢٠٠٦م)، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أول من أشار إلى أهمية إيجاد طريقة لقياس ومراقبة الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي، ومنذ ذلك الحين نشط العديد من الجامعات والمؤسسات البحثية في محاولات لوضع مؤشرات لقياس الحرية الاقتصادية[٢].

(١) د. فؤاد عبدالله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٠٠٣.

(٢) Ryan Olson, Using the Index of Economic Freedom: A Practical Guide. & The Heritage Foundation, https://www.heritage.org/international-economies/report/using-the-index-economic-freedom-practical-guide

وفي عام ١٩٧٣م؛ أنشئ معهد التراث Heritage Foundation، وهو مؤسسة بحثية أمريكية، وتبنّى المعهد العمل على إعداد مقياس للحرية الاقتصادية، وأثمرت جهوده عن إصدار تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي منذ عام ١٩٩٥م. وصدر في عام ٢٠٢٠ الإصدار السادس والعشرون الذي يغطي ١٢ نوعاً من الحرية الاقتصادية في ١٨٦ دولة.

ويُعرِّف التقرير الحرية الاقتصادية بأنها: حق أساسي لكل إنسان في التحكم في عمله وممتلكاته، وأنه في المجتمع الحر اقتصادياً يتمتع الأفراد بحرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار، كما تتوافر حرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال والسلع، أي لا توجد أي قيود على الحريات بما يتجاوز الحدّ الضروري لحماية الحرية نفسها والحفاظ عليها.

ويتكون مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom من أربعة أبعاد أساسية، وهي: (سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة)، وبدورها، تضم هذه الأبعاد ١٢ عاملاً فرعياً، يتمّ تصنيف كل واحد من هذه العوامل على مقياس يتراوح من (الصفر إلى ١٠٠)، وللحصول على الدرجة الإجمالية لأي بلد يجري حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثنتي عشرة، مع إعطاء وزن متساوٍ لكلٍّ منها[1] [شكل رقم (٧)].

(١) Terry Miller, Anthony B. Kim, and James M. Roberts, 2020 Index of Economic Freedom (Washington: The Heritage Foundation, 2020), http://www.heritage.org/index.

شكل رقم (٧): أبعاد مؤشر الحرية الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير الحرية الاقتصادية ٢٠٢٠م.

وتتوزع فئات المؤشر إلى خمسة تصنيفات، لكل منها لون مختلف وفقاً للدرجات التي تحصل عليها الدولة، وهي: حرة (١٠٠-٨٠)، حرة في الغالب (٧٩,٩-٧٠)، حرة نسبياً (أو حرة بشكل معتدل) (٦٩,٩-٦٠)، غير حرة في الغالب (٥٩,٩-٥٠)، مغلقة أو مكبوتة (٤٩-صفر).

ويوضح الشكل رقم (٨): توزيع الدول الإفريقية وفقاً لفئات المؤشر:

شكل رقم (٨): توزيع الدول الإفريقية وفقاً لفئات مؤشر الحرية الاقتصادية

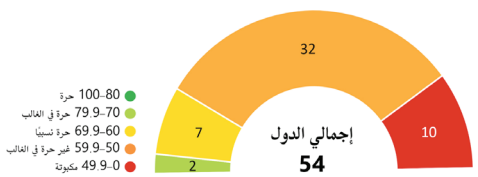

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير الحرية الاقتصادية ٢٠٢٠م.

ويتبين من الشكل السابق:

أنه لا توجد دول إفريقية مصنفة في فئة الدول الحرة، في حين أنّ دولتين فقط تصنفان في فئة الدول الحرة في الغالب، وهما موريشيوس ورواندا، وتقع سبع دول في فئة الدول الحرة نسبياً، أما غالبية الدول الإفريقية وعددها ٣٢ دولة فتُعد من الدول غير الحرة

في الغالب، وهناك عشر دول تُصنف على أنها دول مكبوتة الحرية الاقتصادية، في حين لم تتوافر بيانات في المؤشر عن كلٍّ من الصومال وليبيا.

وتشير نتائج المؤشر لعام ٢٠٢٠م إلى أنّ متوسط نقاط الدول الإفريقية مجتمعة في قيمة المؤشر الكلية بلغت ٥٣ نقطة، وهو ما يقل عن المتوسط العالمي البالغ ٥٩,٦ نقطة، إلا أنّ المفارقة التي سجلتها النتائج كانت في الفارق الكبير بين دول شمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء؛ إذ سجل متوسط دول جنوب الصحراء ٥٤ نقطة، مقابل ٤٤ نقطة فقط لدول شمال إفريقيا.

وتصدرت موريشيوس دول القارة في قيمة المؤشر الإجمالي؛ بحصولها على ٧٤,٩ نقطة لتحتل المركز الأول إفريقياً والحادي والعشرين عالمياً، تليها في المركز الثاني رواندا بحصولها على ٧٠,٩ نقطة واحتلالها المركز الثالث والثلاثين عالمياً، ثم بوتسوانا (٦٩,٦) نقطة.

ويوضح الشكل رقم (٩): الدول الإفريقية العشر الأوائل في قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية الإجمالي لعام ٢٠٢٠م:

شكل رقم (٩): الدول الإفريقية العشر الأوائل في مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠٢٠م

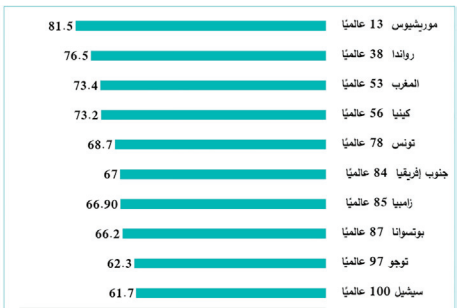

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير الحرية الاقتصادية ٢٠٢٠م.

ومن الملاحظ أنّ دولة واحدة من الدول العشر الأوائل تنتمي إلى مجموعة دول شمال إفريقيا، وهي المغرب، بحصولها على ٦٣,٣ نقطة، في حين تنتمي باقي الدول الأوائل إلى مجموعة دول جنوب الصحراء. وجاءت إريتريا في ذيل الدول الإفريقية في المؤشر، بحصولها على ٣٨,٥ نقطة فقط لتحتل المركز الثالث والخمسين على المستوى الإفريقي و١٧٧ على المستوى العالمي.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية؛ يمكن تلخيصها في الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤): نتائج الدول الإفريقية في مؤشرات الحرية الاقتصادية عام ٢٠٢٠م مقارنة بالمتوسط العالمي

المؤشرات		متوسط إفريقيا	متوسط شمال إفريقيا	متوسط إفريقيا جنوب الصحراء	المتوسط العالمي
المؤشر الإجمالي		٥٣,٠	٤٤	٥٤,٠	٥٩,٦
سيادة القانون	حقوق الملكية	٤٤,٤	٤٧,٨٤	٤٤,١	٥٦,٣
	فعالية القضاء	٣٦,٨	٣٩,٧٢	٣٦,٥	٤٤,٨
	نزاهة الحكومة	٢٩,٢	٣٢,٠٢	٢٨,٩	٤٣,٥
حجم الحكومة	العبء الضريبي	٧٣,٣	٦١,٥	٧٤,٥	٧٤,٩
	الإنفاق الحكومي	٧٥,٤	٥٣,٦٨	٧٧,٧	٦٤,٩
	الصحة المالية	٥٣,٢	٢٥,٢٢	٥٦,٢	٦٧,٦

الكفاءة التنظيمية	حرية ممارسة الأعمال	٥٢,٨	٦٢,٨٤	٥١,٨	٦٢,٩
	حرية العمل	٥٣,٧	٤٧,٧٤	٥٤,٤	٥٨,٧
	الحرية النقدية	٧١,٦	٦٨,٤	٧٢,٠	٧٣,٨
الأسواق المفتوحة	حرية التجارة	٦٣,٦	٥٦,٢٨	٦٤,٣	٧٢,٢
	حرية الاستثمار	٤٩,٦	٤١	٥٠,٥	٥٦,٦
	الحرية المالية	٣٨,٥	٣٦	٣٨,٨	٤٧,٦

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير الحرية الاقتصادية ٢٠٢٠م.

وبتتبع نتائج الدول الإفريقية خلال ثلاثة أعوام (من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠م)؛ نجد تذبذباً طفيفاً؛ فارتفعت النقاط التي أحرزتها دول القارة من ٥٣,٩٩ نقطة عام ٢٠١٨م إلى ٥٤,١٩ نقطة عام ٢٠١٩م، لتعاود الانخفاض إلى ٥٣ نقطة فقط عام ٢٠٢٠م.

وفي حين استمرت نتائج مجموعة دول جنوب الصحراء ثابتة إلى حدٍّ ما، وتتراوح حول ٥٤ نقطة في الأعوام الثلاثة، فإنّ مجموعة دول شمال إفريقيا بعد أن ارتفعت نقاطها، من ٥٣,٧٨ نقطة عام ٢٠١٨م إلى ٥٤,٢٥ نقطة عام ٢٠١٩م، عادت للتراجع بنحو عشر نقاط إلى ٤٤ نقطة عام ٢٠٢٠م، وهو ما يشير إلى استمرار هذه الدول في تراجع الحريات الاقتصادية [الشكل رقم (١٠)].

شكل رقم (١٠): مقارنة أداء إفريقيا في مؤشر الحرية الاقتصادية (٢٠١٨-٢٠٢٠م)

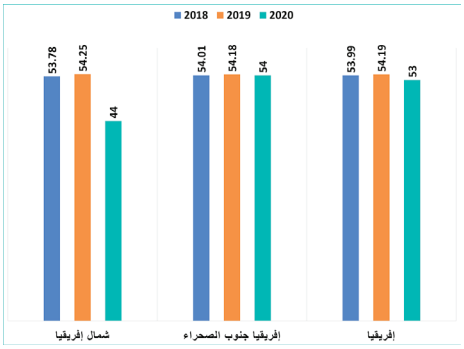

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير الحرية الاقتصادية ٢٠٢٠م.

رابعاً: الدول الإفريقية في مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر تقرير التنافسية العالمي سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum منذ عام ١٩٧٩م، لتقييم مدى قدرة الدول على الاستفادة من مصادرها المتاحة، ومن ثَم تحقيق الازدهار الاقتصادي وتوفير الرفاهية للمواطنين.

وتقوم منهجية التقرير على دمج جوانب الاقتصاد الكلي والجزئي في معيار واحد لتصنيف الدول. ويوفر مؤشر التنافسية العالمية خريطة مفصلة لأصحاب المصلحة تشمل العوامل والسمات التي تدفع الإنتاجية والنمو والتنمية البشرية، كما يقدّم إرشادات لتحقيق النمو على المدى الطويل، وتساعد نتائج التقرير في تحديد خيارات السياسة، وتشكيل استراتيجيات اقتصادية شاملة ومراقبة التقدم بمرور الوقت.

وفي عام ٢٠١٨م طرح الإصدار الرابع من المؤشر، الذي تضمن تحديثاً للمنهجية المستخدمة أُطلق عليه (GCI٤,٠).

ويحـــدد التقرير تعريف القدرة التنافســـية بأنها: ســـمات وخصائص الاقتصاد التي تسمح باستخدام أكثر كفاءة لعوامل الإنتاج.

ويتكون المؤشـــر من أربعة محاور رئيســـة، تشـــمل ١٢ ركيزة، تمثـــل محركات أساســـية للإنتاجية، وتولي أهمية كبيرة للعوامل المقترنة بالثـــورة الصناعية الرابعة [شـــكل رقم (١١)]. ويتم حساب المؤشر المركب للتنافسية العالمية بتجميع ١٠٣ مؤشـــر فرعـــي موزعين على ١٢ ركيزة، ويحســـب متوســـط درجـــات كل ركيزة، وتكون النتيجة الإجمالية للمؤشـــر قيمة مجموع متوســـطات هذه الركائز، وتحصل الدولة على عـــدد نقاط تتـــراوح بين الصفـــر و١٠٠، حيث تســـتهدف جميع الدول الاقتـــراب من الحدود القصوى لكل مكون فرعي.

وتعتمد المؤشـــرات الفرعيـــة على بيانات إحصائية من الدول والمنظمات الدولية بنســـبة ٧٠٪ من وزن المؤشـــرات، ونتائج استطلاع رأي لأكثـــر من ١٥,٠٠٠ من رجال الأعمال، بنســـبة ٣٠٪ من وزن المؤشرات.

ويغطـــي التقرير الصادر عـــام ٢٠١٩م رؤى حول الآفاق الاقتصادية لـ١٤١ دولة، تمثل ٩٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

شكل رقم (١١): إطار مؤشر التنافسية العالمية ٤,٠

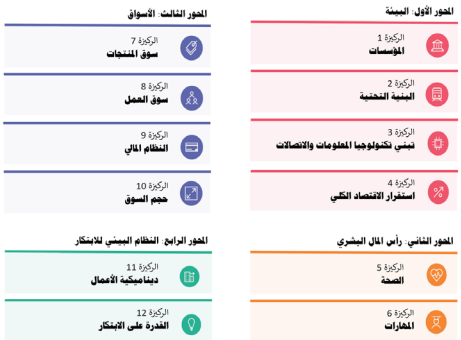

المصدر: تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩م.

وتظهر نتائج تقرير عام ٢٠١٩م:

أنّ دول إفريقيا من أقل المناطق تنافســـية بشكلٍ عام؛ إذ حصلت ٢٥ دولة، من إجمالي ٣٤ دولةً إفريقية مشمولة بالتقرير، على نقاط أقل من ٥٠ نقطة. وتصدرت موريشيوس دول القارة بحصولها على ٦٤,٣ نقطة، واحتلت المرتبة ٥٢ عالمياً، تليها جنـــوب إفريقيا التي حصلت على ٦٢,٤ نقطـــة وجاءت في المرتبة ٦٠ عالمياً، ثم المغـــرب بحصولها على ٦٠ نقطـــة، واحتلالها المرتبة ٧٥ علـــى المســـتوى العالمي، وجاءت تشاد في المرتبة الأخيرة على المستوى العالمي بحصولها على ٣٥,٠٨ نقطة.

ويوضح الشـــكل رقم (١٢): الدول الإفريقية العشر الأوائل في مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩م:

شكل رقم (١٢): الدول الإفريقية العشر الأولى في مؤشر التنافسية العالمية عام ٢٠١٩م

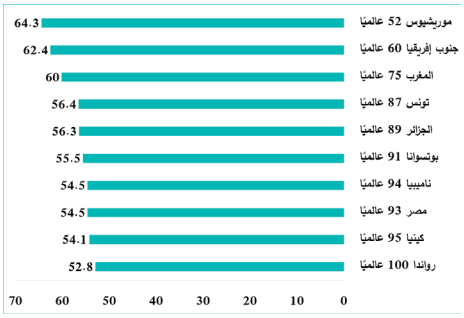

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩م.

ويعرض الشـــكل رقم (١٣): نتيجة المؤشر الإجمالية، إضافةً إلى المحاور الأربعة الرئيسة له على مســـتوى الدول الإفريقية التي يشـــملها التقرير، مع مقارنتها بالمتوســـط العالمي، كما يعرض مقارنة نتائج مجموعة دول شمال إفريقيا ومجموعة دول إفريقيا جنوب الصحراء.

شكل رقم (١٣): مؤشرات التنافسية العالمية ٢٠١٩م

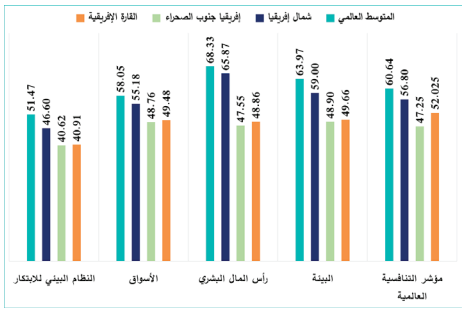

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩م.

يتضح من الشكل السابق:

أنّ متوسط مؤشر التنافسية العالمية للدول الإفريقية المشمولة بالتقرير يبلغ ٤٨,٠١ نقطة، بما يقل عن المتوسط العالمي البالغ ٦٠,٦٤ نقطة، وهو ما يشير إلى ضعف تنافسية الدول الإفريقية، إلا أنّ هناك تفاوتاً بين مجموعتَي دول شمال إفريقيا وجنوبها؛ فبلغ متوسط دول الشمال ٥٦,٨ نقطة، مقابل ٤٧,٢٥ نقطة لمجموعة دول جنوب الصحراء.

وبالنسبة للمحاور الأساسية لمؤشر التنافسية؛ فكانت نتائجها على النحو الآتي:

١- **المحور الأول (البيئة)**: كان متوسط الدول الإفريقية ٤٩,٦٦ نقطة، بفارق كبير عن المتوسط العالمي البالغ ٦٣,٩٧ نقطة، ويبلغ متوسط دول شمال إفريقيا ٥٩ نقطة مقابل ٤٨,٩ نقطة لدول جنوب الصحراء. وهو ما يشير إلى ضعف البيئة التمكينية للإنتاجية والنمو الاقتصادي بما يشمل ضعف المؤسسات والبنية التحتية وتكنولوجيا الاتصال واستقرار الاقتصاد الكلي.

٢- **المحور الثاني (رأس المال البشري)**: بلغ متوسط الدول الإفريقية ٤٨,٨٦ نقطة، وهو ما يقل عن المتوسط العالمي البالغ ٦٨,٣٣ نقطة، في حين يبلغ متوسط مجموعة دول شمال إفريقيا ٦٥,٨٧ نقطة مقابل ٤٧,٥٥ نقطة لدول جنوب الصحراء.

٣- **المحور الثالث (الأسواق)**: بلغ متوسط دول إفريقيا ٤٩,٤٨ نقطة، أي أقل من المتوسط العالمي البالغ ٥٨,٠٥ نقطة، وكان متوسط دول شمال إفريقيا ٥٥,١٨ نقطة مقابل ٤٨,٧٦ نقطة لدول جنوب الصحراء.

٤- **المحور الرابع (النظام البيئي للابتكار)**: كان متوسط دول إفريقيا ٤٠,٩١ نقطة بما يقل عن المتوسط العالمي البالغ ٥١,٤٧ نقطة، بفارق بين دول الشمال والجنوب؛ إذ بلغ متوسط دول شمال إفريقيا ٤٦,٦ نقطة، مقابل ٤٠,٦٢ نقطة لدول جنوب الصحراء.

وبصفة عامة؛ فإنّ متوسط دول إفريقيا في محاور المؤشر تنخفض كثيراً عن المتوسط العالمي، كما يتضح الفارق الكبير بين مجموعة دول الشمال الإفريقي وجنوب الصحراء في جميع المحاور.

ويوضح الشكل رقم (١٤): النقاط التي حصلت عليها إفريقيا في الركائز المكونة لمؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩ مقارنة بالمتوسط العالمي:

شكل رقم (١٤): نتائج إفريقيا في ركائز مؤشر التنافسية العالمية مقارنة بالمتوسط العالمي عام ٢٠١٩م

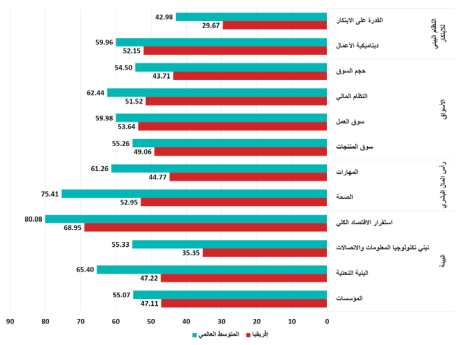

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩م.

ويتبين من الشكل السابق:

أنّ الدول الإفريقية في العموم في وضع تنافسي يتسم بالضعف على مستوى الركائز الاثنتي عشرة وينخفض كثيراً عن المتوسط العالمي. وحققت الدول الإفريقية أعلى النتائج بين هذه الركائز في الركيزة الرابعة (استقرار الاقتصاد الكلي)، بحصولها على ٦٨,٩٥ نقطة، في حين حققت أقل النتائج في الركيزة الأخيرة، وهي القدرة على الابتكار التي تقيس مدى تقدّم الدولة في البحث والتطوير والاختراعات، وكان متوسط الدول الإفريقية ٢٩,٦٧ نقطة فقط، وهي بذلك من أقل المناطق قدرة على الابتكار.

ويبين الجدول رقم (٥): بيانات الدول الإفريقية في أهم المؤشرات الإحصائية التي يستند إليها مؤشر التنافسية العالمية في حسابه.

جدول رقم (٥): بيانات الدول الإفريقية في أهم المؤشرات الإحصائية لمؤشر التنافسية العالمية ٢٠١٩م

الركائز	المؤشرات	متوسط الدول الإفريقية
المؤسسات	معدل جرائم القتل	٧٥,٥٢ لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة.
البنية التحتية	كثافة السكك الحديدية	٨,٥٦ كم/ ١٠٠٠ كم٢.
	وصول الكهرباء	٥٥,٠١٪ من السكان.
	جودة التزود بالكهرباء	٨٦,٢٣٪ من الناتج.
	التعرض لمياه الشرب غير المأمونة	٤٤,٧٣٪ من السكان.
تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	اشتراكات الهاتف المتنقل	٧٧,٨١ لكل ١٠٠ نسمة.
	اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت	٤,٩٤ لكل ١٠٠ نسمة.
	اشتراكات الألياف الضوئية	٠,٠٠ لكل ١٠٠ نسمة.
	مستخدمي الإنترنت	٣٣,٤٣٪ من السكان.
استقرار الاقتصاد الكلي	التضخم	٩١,٨٨٪.
الصحة	متوسط العمر المتوقع	٥٣,٩٩ سنوات.
المهارات	نسبة التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي	٣٥,٥٥ نسبة.
سوق المنتجات	التعريفات التجارية	٣٤,٥٧٪.
سوق العمل	نسبة العاملات بأجر وراتب إلى العمال الذكور	٣٣,٢٥٪.
	معدل ضريبة العمل	٨٨,٧٨٪.
النظام المالي	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	٣٠,٩٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
	القيمة السوقية	١٥,٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي.
	قسط تأمين	٢٥,٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
	القروض المتعثرة	٧٨,٤٣٪ من إجمالي القروض.
	فجوة ائتمانية	٩٩,٣٥٪.
	نسبة رأس المال التنظيمي للبنوك	٩٦,٢٦٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر.
ديناميكية الأعمال	تكلفة بدء عمل تجاري	٨٣,٤٤٪ من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.
	الوقت اللازم لبدء عمل تجاري	٧٨,٨١ أيام.
	معدل استرداد الإعسار	٢٩,٠٢ سنتاً للدولار.
القدرة على الابتكار	الاختراعات الدولية	٢,٣٤ لكل مليون نسمة.
	طلبات براءات الاختراع	٢,٢٨ لكل مليون نسمة.
	نفقات البحث والتطوير	١٢,٩٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.
	تطبيقات العلامات التجارية	٤٣,٧٠ لكل مليون نسمة.

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩م.

وبنظرة مقارنة على أداء الدول الإفريقية في مؤشر التنافسية العالمية، خلال عامَي ٢٠١٨م و٢٠١٩م، نجد أنّ القارة الإفريقية تقدمت بثلاث نقاط في المتوسط في عام ٢٠١٩م عن العام السابق له. وفي حين هناك تحسن بنحو ٤ نقاط لدول شمال إفريقيا، فإنّ دول إفريقيا جنوب الصحراء لم تشهد إلا تحسناً طفيفاً بنحو نقطة واحدة [الشكل رقم (١٥)].

شكل رقم (١٥): مقارنة أداء إفريقيا في مؤشر التنافسية (٢٠١٨-٢٠١٩م)

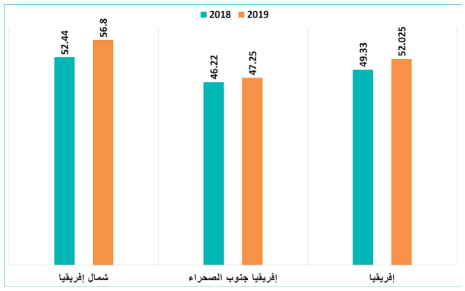

المصدر: إعداد الباحثة؛ استناداً إلى تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩م.

خامساً: آفاق مستقبلية:

كان عام ٢٠٢٠م عاماً شديد الصعوبة على الاقتصاد العالمي، وعلى الدول الإفريقية بصفة خاصة، نتيجة لما خلفته جائحة كورونا من آثار سلبية على الأداء الاقتصادي لدول القارة. ومع التوقعات بتحسن الأداء في النصف الأول من عام ٢٠٢١م؛ فإنّ هناك الكثير من التحديات التي تواجهها القارة السمراء، وتستلزم اتخاذ العديد من التدابير.

وتشير التقارير الدولية إلى أنّ الدول الإفريقية لا تزال تسجل أدنى أداء في كثير من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس درجة الثقة في الاقتصاد، ومدى توفير البيئة الجاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية؛ فقد كان أداء القارة الإفريقية منخفضاً عن المتوسطات العالمية في كل من مؤشرات سهولة أنشطة الأعمال، ومؤشرات الحرية الاقتصادية، ومؤشرات التنافسية العالمية. وفي حين شهد أداء دول القارة عام ٢٠٢٠م تحسناً طفيفاً عن الأعوام السابقة في مؤشرات سهولة أنشطة الأعمال والتنافسية العالمية، فإنّ مؤشرات الحرية الاقتصادية شهدت تراجعاً أسهمت فيه مجموعة دول شمال القارة بالنصيب الأكبر.

تجربة جديرة بالملاحظة:

مما تجدر ملاحظته تصدُّر موريشيوس دول القارة في هذه المؤشرات جميعاً، وتقدّم تجربة موريشيوس نموذجاً يُحتذى به بما يشبه معجزة اقتصادية؛ فمجموعة جُزر موريشيوس التي تقع في المحيط الهندي، ولا تتعدى مساحتها ٢,٥٠٠ كيلو متر مربع، ولا يزيد عدد سكانها عن ١,٣ مليون نسمة، شهد اقتصادها تحولاً ملحوظاً، من اقتصاد منخفض الدخل قائم على زراعة قصب السكر فقط؛ إلى دولة متنوعة تنتمي إلى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، ونجحت في جذب استثمارات أجنبية كبيرة، وتُعد من أعلى البلدان الإفريقية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يصل إلى ٢٣,٦٩٩ دولار.

ويبلغ إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية) ٣٠ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٣,٨٪. وتسعى الدولة إلى القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لتصبح بوابة للاستثمار بين القارة الإفريقية وجارتها الآسيوية. وتتدفق إلى موريشيوس استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٣٧١,٥ مليون دولار سنوياً، ولا يزيد معدل التضخم عن ٣,٢٪، ومعدل البطالة عن ٦,٩٪.

ولدى موريشيوس واحدة من أكثر بيئات العمل كفاءة وشفافية وحرية اقتصادية في المنطقة، وتتمتع بمكانة جيدة من حيث الجودة المؤسسية المرتبطة بمعايير أمان عالية نسبياً، ورأس مال اجتماعي متطور، وحوكمة قوية للشركات، والتزام قوي نسبياً بالاستدامة، كما طورت من بنيتها التحتية ومن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي واحدة من أكثر البلدان انفتاحاً في العالم، وهي شروط أساسية توفر بيئة جيدة للقيام بأعمال تجارية.

وبالإضافة إلى استلهام تجربة موريشيوس؛ فإنّ الدول الإفريقية أمامها العديد من الفرص التي تمكنها من تحسين بيئة الأعمال والاستثمار وتعظيم الاستفادة من مواردها المتاحة، **ويمكن إيجاز بعضها فيما يأتي:**

- تسريع التحول الرقمي للاقتصاد الإفريقي:

أظهرت جائحة كورونا أهمية التحول الرقمي للاقتصاد ودور التقنيات الرقمية في التصدي للآثار الاقتصادية للوباء؛ فسياسات الإغلاق الكلي والجزئي التي اتبعتها الدول نتج عنها توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، إلا أنّ الدول التي لديها اعتماد كبير على الاقتصاد الرقمي نجحت في تحجيم هذه الآثار إلى حدٍّ بعيد، من خلال الاستفادة من التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات الحكومية، والخدمات المالية الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، وخدمات توصيل الأغذية والأدوية والمساعدات، وغير ذلك من الخدمات.

ويُقصد بـ«التحول الرقمي»: توجه القطاعات الحكومية أو الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التوسع في تطبيق التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات.

ومن ثَم؛ فإنّ «الاقتصاد الرقمي»: هو الاقتصاد الذي يعتمد بشكلٍ أساسي على التقنيات الرقمية.

وتشير الدراسات إلى أنّ ثمار التحول الرقمي التي يمكن للدول أن تجنيها لا تقتصر على الآثار الاقتصادية، مثل الزيادة في الناتج المحلي، وإيجاد فرص العمل والابتكار، بل هناك تأثيرات اجتماعية، مثل: جودة الحياة وتحسين الخدمات التعليمية والصحية، وغيرها من الخدمات، إضافةً إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وكل هذه العوامل تسهم في تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار.

ووفقاً لاستراتيجية التحول الرقمي لإفريقيا؛ فإنها تستهدف بناء سوق رقمية موحدة في إفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠م، وهو هدف بعيد المنال إذا لم تتضافر جهود الدول الإفريقية معاً في هذا الإطار. وتتضمن الاستراتيجية النهوض بالتحول الرقمي لدفع التصنيع في إفريقيا لتعزيز مساهمته في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز التجارة البينية، وتسهيل تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال، وهو ما يتطلب سدّ فجوة البنية التحتية الرقمية، من خلال زيادة قدرة الشبكات لضمان استمرار خدمات الإنترنت، كما يتطلب بناء مهارات رقمية شاملة والاستثمار في رأس المال البشري[١].

ولا شك في أهمية التحول الرقمي في تمكين البيئة المواتية للاستثمار والأعمال؛ فالحفاظ على القدرة التنافسية في ظل عالم رقمي متسارع يشكل تحدياً كبيراً أمام الدول ورواد الأعمال، وقد أصبحت البيانات العامل الرئيس في توجيه الأعمال، ومن ثَم؛ فإنّ على الدول الراغبة في التحول الرقمي تضمين البيانات

(١) https://au.int/en/documents/20200518/digital-2030-transformation-strategy-africa-2020

في استراتيجيات التحول الرقمي، بما يضمن تدفق البيانات وإتاحتها في إطار من الشفافية والحوكمة، وهو ما يستلزم تعزيز القدرات الإحصائية، وتحليل البيانات المعتمد على التقنيات الصاعدة، مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، وتعلم الآلة، وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وغيرها.

- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:

أظهرت تقديرات بنك التنمية الإفريقي أنّ إفريقيا تخسر نحو ١٤٨ مليار دولار سنوياً بسبب الفساد. وأشار تقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا ٢٠٢٠م الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) إلى أنّ خسائر إفريقيا من التدفقات المالية غير المشروعة تصل إلى ٨٩ مليار دولار سنوياً (٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا)، بما يتجاوز التدفقات الداخلة، سواءً أكانت المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدر بنحو ٤٨ مليار دولار، أو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقدر بنحو ٥٤ مليار دولار. وذكر التقرير أن إجمالي رأس المال غير المشروع الذي خرج من إفريقيا فيما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥م، يقدّر بنحو ٨٣٦ مليار دولار، وأنّ أغلب هذه الأموال خرجت عن طريق تهريب السلع الاستخراجية، ومن بينها الذهب والألماس والبلاتينيوم، وهذه التدفقات غير المشروعة تسهم في تقويض الثقة في المؤسسات الإفريقية وحرمان الشعوب الإفريقية من الاستفادة من مواردها[١].

ويبقى التحدي الأكبر أمام الدول الإفريقية في الانخراط في الجهود والمبادرات الدولية لمكافحة التهرب الضريبي وتدفقات التجارة

أظهرت تقديرات بنك التنمية الإفريقي أنّ إفريقيا تخسر نحو 148 مليار دولار سنوياً بسبب الفساد

ورؤوس الأموال غير المشروعة عبر الحدود، وتقديم المزيد من الإصلاحات الضريبية، وتكثيف جهود مكافحة الفساد وغسل الأموال، مع الاستفادة من تقنيات التحول الرقمي في تتبع المعاملات المشبوهة، وأيضاً دعم الاستثمار في البنية التحتية للبيانات والشفافية.

وختاماً:

تكمن الفرصة أمام الدول الإفريقية لتعزيز قدرتها التنافسية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في توفير البيئة القانونية والتنظيمية المحفزة للاستثمار، من تسريع الإجراءات وتقليل الوقت والتكلفة لممارسة الأعمال، وتوفير البيئة التحتية اللازمة للاستثمار، وتعزيز حماية المستثمرين، وتيسير سبل الحصول على الائتمان، وتخفيف الأعباء الضريبية، وتعزيز القدرة على الابتكار ■

(١) https://unctad.org/webflyer/economic-development-africa-report-2020